

# أملاك الدولة

في إطار إنجاز المهام المسندة لها قامت مديرية أملاك الدولة لولاية بشار بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية السارية المفعول خلال سنة **2015** بالقيام بمختلف العمليات الخاصة بتسيير أملاك الدولة العقارية والمنقولة والحفاظ عليها وهذا من خلال التكفل بمختلف العمليات التي من شأنها تغطية انشغالات المواطنين وتسوية وضعياتهم من جهة، ومن جهة أخرى المساهمة في دفع عجلة التنمية على المستوى المحلي بترشيد استعمال واستغلال أملاك الدولة والتصدي لكل من يريد التعدي عليها.

في نفس السياق، وتماشياً مع نظرة السلطات العليا للبلاد للوضع الراهن، تولى مصالح أملاك الدولة لولاية بشار اهتمامها أكثر ببعض القطاعات الحساسة على غرار قطاع الفلاحة بمختلف صيغته وكذا قطاع السكن والاستثمار... إلخ

هذا ويعكف على القيام بتنفيذ مختلف هذه العمليات موظفي مديرية أملاك الدولة بشار والبالغ عددهم حسب التصنيف المبين أدناه ما يلي:

– موظفين دائمين: **126**

– موظفين متعاقدين: **45**

– أعوان في إطار عقود الإدماج المهني: **45**

وعلى العموم يمكن إجمال مختلف العمليات المنجزة خلال هذه السنة بالإحصائيات التالية:

## 1) الإيجار والشغل المؤقت:

تم خلال سنة **2015** معالجة تسع (09) ملفات متعلقة بالإيجار لفائدة خواص وهيئات عمومية مختلفة.

## 2) التخصيص:

استلمت مديرية أملاك الدولة خلال هذه السنة 17 ملف في إطار عملية تخصيص عقارات ملك الدولة، تم تسوية 09 منها والملفات المتبقية هي قيد الانتظار نظراً لعدم استكمال المستفيدين لملفاتهم.

## 3) الامتياز السكني:

تم إعداد قرار امتياز لسكن وظيفي واحد خلال سنة 2015 في مقابل 06 قرارات فسخ لقطاعات عمومية مختلفة.

## 4) الامتياز الفلاحي في إطار المنشور الوزاري المشترك رقم 108:

بلغ عدد الملفات المستلمة المحولة من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية إلى مديرية أملاك الدولة خلال هذه السنة 519 ملف، تم قبولها كلها وإعداد العقود لفائدة 461 ملف وإرجاعها إلى الديوان، أما الملفات المتبقية فهي على التفصيل التالي:

✓ 19 ملف على مستوى تحرير العقود

✓ 20 ملف على مستوى التسجيل.

✓ 19 ملف على مستوى الإشهار.

## 5) عملية الاستصلاح الفلاحي في إطار التعليمات الوزارية المشتركة رقم 162 المؤرخة في 2013/02/13:

بلغ عدد العقود المسلمة في إطار هذه التعليمات 11 عقد في حين تبقى ملفات أخرى في انتظار استكمالها بمستخرجات الأراضي والبالغ عددها 11 ملف.

## 6) الاستصلاح الفلاحي في إطار القانون 18/83:

تم تسليم خلال سنة 2015 عشرة (10) عقود للمستفيدين في إطار عملية الاستصلاح الفلاحي التي ينظمها القانون 18/83 المؤرخ في 1983/08/13 من ضمن 36 ملف استلمته مصالح أملاك الدولة، أما الملفات المتبقية فهي قيد الانتظار.

## 7) عملية منح الامتياز الفلاحي في إطار القانون 03/10:

لا تزال هذه العملية تسير بوتيرة جيدة نظراً لنتائجها المنتظرة والمتمثلة في تطهير وضعية الفلاحين وإدماجهم في الإطار القانوني الجديد المتمثل في الامتياز الفلاحي، حيث بلغ عدد العقود المسلمة إلى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية 1188

من أصل **1213** تم استلامها هذه السنة أما الملفات المتبقية فهي كالتالي:

**15** ملف مرفوض.

**15** ملف على مستوى التسجيل.

. ملفين على مستوى الإشهار.

## 8) منح الامتياز في إطار الاستثمار الخاص:

بالنظر لما يمكن أن تستفيد منه ولاية بشار من خلق لمناصب شغل جديدة وكذا دفع عجلة التنمية على مستوى المحلي، يتم التكفل بملفات منح الامتياز في إطار الاستثمار الخاص بسرعة وحرص كبيرين، حيث بلغ عدد المستثمرين الذين استفادوا من عقود الامتياز الخاصة بهم **120** مستثمر، في حين لازال **39** ملف في مرحلة تحرير العقود، أما الملفات الأخرى والبالغ عددها **13** ملف، فهي في انتظار استكمال أصحابها بالوثائق المطلوبة.

**9) التنازل في إطار المادة 91 من المرسوم التنفيذي رقم 427/12 :**

تلقت مصالح أملاك الدولة خلال هذه السنة **61** ملف توسعه يراد تسويتها في إطار أحكام المادة **91** من المرسوم التنفيذي رقم **427/12**، تم رفض **20** ملف لعدم استيفائها الشروط المطلوبة في حين تم تسجيل **16** ملف متعلق بأملاك بلدية.

أما الملفات المتبقية فهي في الدراسة ماعدا ملف واحد الذي تم إرساله إلى المصالح المركزية للحصول على الترخيص بالتنازل.

**10) التنازل عن أملاك الدولة في إطار المرسوم التنفيذي 269/03 :**

تتعامل مصالح مع ملفات التنازل عن أملاك الدولة في إطار المرسوم التنفيذي رقم **269/03** المؤرخ في

**2003/08/07** المعدل والمتمم بدينامكية كبيرة، بحيث تم تسليم **244** ملف لأصحابها أما الملفات المتبقية فهي مفصلة

كما يلي:

**28** . ملف على مستوى التسجيل.

**02** . ملفين على مستوى المراقبة.

## 11) الترقية العقارية:

في مسعاها الدائم لحل مشكل السكن، لازالت السلطات العليا تولي هذا الملف أهمية بالغة رغم الظروف الاقتصادية التي تمر بها، ومصالح أملاك الدولة بدورها تولي عناية كبيرة لمثل هذه الملفات والتي بلغ عددها خلال هذه السنة ملف واحد خاص بالسكن الترقوي العمومي.

أما ملفات السكن الريفي فنجد خلال السنة الجارية وجود **03** تجزئات اجتماعية تضم في مجموعها **1293** قطعة.

## **12) التحقيقات العقارية في إطار القانون 02/07:**

تم إيداع خلال سنة **2015** على مستوى مصالح أملاك الدولة **04** ملفات في إطار الأمر رقم **02/07** وقد تم تسويتها كلها.

## **13) تسوية البناءات في إطار القانون 15/08:**

ورد خلال سنة **2015** على مصالح أملاك الدولة **168** ملف في إطار القانون **15/08** تمت الموافقة عليها من طرف لجان الدوائر المختصة، تم تسليم **88** عقد لأصحابها في حين تبقى الملفات الأخرى مفصلة كما يلي:

. **13** ملف على مستوى تحرير العقود.

. **07** ملفات على مستوى التحقيق.

. **22** ملف في انتظار التحصيل.

. **16** ملف على مستوى التقويم.

. **07** ملفات على مستوى التسجيل.

. **15** ملف تم إرجاعها لتصحيح الأخطاء.

## 14) شهادات التسجيل:

تم خلال سنة **2015** دراسة حوالي **241** ملف خاص بشهادات التسجيل، حيث سلمت **88** شهادة للهيئات التي طالبت بها وتوجد **58** شهادة قيد الانتظار، أما الملفات المتبقية فهي في انتظار استكمالها بالوثائق المطلوبة.

## 15) المساحات الزائدة:

في إطار أحكام المادة **47** من قانون المالية لسنة **2015** تلقت مصالح مديرية أملاك الدولة **22** ملف تم تسوية **03** ملفات منها والملفات المتبقية هي قيد الانتظار.

## 16) العقارات المسجلة في حساب المجهول:

تم تسوية **04** ملفات كانت مسجلة في حساب المجهول وتم تسجيلها باسم ملاكها وتبقى **08** ملفات قيد الانتظار.

## 17) قضايا المنازعات:

كانت مديرية أملاك الدولة خلال سنة **2015** طرفاً في عدة قضايا بصفتها مدعية أو مدعى عليها وفي مختلف درجات التقاضي حيث بلغ عدد القضايا **18** قضية.

## 18) الجدول العام للعقارات:

تم جرد **32** عقار تابع لأملك الدولة وسجلت في سجل المشتريات خلال هذه السنة.

## 19) عملية التنازل في إطار القانون 01/81:

تم تسليم **04** عقود للمستفيدين من عمليات التنازل في إطار القانون **01/81**.

## 20) عقود رفع اليد عن الرهن القانوني:

بلغ عدد عقود رفع اليد عن الرهن القانوني خلال سنة **2015** حوالي **45** عقد خاص بمختلف الهيئات المالكة.

## 21) بيع المنقولات بالمزاد العلني:

نظمت مديرية أملاك الدولة خلال سنة **2015** أربع (**04**) عمليات بيع بالمزاد العلني لمنقولات تابعة لهيئات إدارية مختلفة على مستوى كل مفتشيات أملاك الدولة التابعة لها.

## 22) التقييم المدني للسيارات:

بلغ عدد السيارات الإدارية التي تم تقييمها خلال هذه السنة **46** سيارة مستعملة ذات حمولة أقل وأكبر من **1500**

كغ.

## (23) عمليات تقييم العقارات:

أنجزت مصلحة الخبرة والتقويمات العقارية على مستوى المديرية عدة عمليات تقويم تدخل في إطار مختلف العمليات المسندة لها والتي تجاوزت في مجملها **500** عملية.

## (24) التحصيل:

تخطى المبلغ المحصل خلال سنة **2015** من مختلف مفتشيات أملاك الدولة الخاضعة إقليمياً لمصالحنا من مختلف العمليات التي تم إنجازها مبلغ **82.319.068.15** دج.

## (25) المستخدمين:

فيما يخص مستخدمي مديرية أملاك الدولة تم خلال سنة **2015** تسوية الوضعية الإدارية لجميع موظفي مديرتي أملاك الدولة والحفظ العقاري فيما يخص الترقية في الدرجات حيث بلغ عددهم **55** موظف، أما عملية التكوين فقد شملت **26** موظف في التكوين التحضيري و**13** موظف في التكوين التكميلي في مختلف الأسلاك.

كما تم إحالة **04** موظفين على التقاعد وثلاثة (**03**) هم في إطار التسوية.

## (26) التوظيف:

خلال سنة **2015** نظمت مديرية أملاك الدولة مسابقتي توظيف خارجي:

. الأولى خصصت لستة (**06**) مناصب.

. الثانية شملت منصبين.

كما تم تنظيم امتحان مهني لستة مناصب في مختلف الأسلاك.

كما تم شغل منصب عالي متمثل في رئيس مفتشية أملاك الدولة بني ونيف.